

## القرار 2647 (2022)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 9103، المعقودة في 28 تموز/يوليه 2022

إن مجلس الأمن،

إنه **يشير** إلى قراره 1970 (2011) وجميع قراراته اللاحقة المتعلقة بليبيا، بما في ذلك القرارات 2259 (2015) و 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2629 (2022)،

وإنه **يعيد تأكيد** التزامه القوي بعملية سياسية يقودها الليبيون ويتولون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة لتهيئة سبيل لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية حرة ونزيهة وشاملة للجميع في ليبيا في أقرب وقت ممكن، وإذ يعرب في هذا الصدد عن تأييده للعملية الجارية لتيسير المشاورات بين الليبيين من أجل تهيئة الظروف والأوضاع لإجراء الانتخابات على أساس دستوري وقانوني،

وإنه **يسلم** بالدور الهام للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية في دعم الأمم المتحدة، وإنه **يشير** إلى القرار 2616 (2021)، وإنه **يعرب عن القلق** إزاء تأثير النزاع على البلدان المجاورة، بما في ذلك من جراء التهديدات الناشئة عن النقل غير المشروع للأسلحة وتكديسها وإساءة استخدامها بما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وعن تدفق الجماعات المسلحة والمرترقة، وإنه **يشجع** على تعزيز الدعم الدولي والتعاون الإقليمي بين ليبيا والبلدان المجاورة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، دعماً لبناء السلام والحفاظ على السلام في البلد والمنطقة،

وإنه **يحث** المؤسسات والسلطات الليبية على كفالة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وفعالة ومجدية على جميع المستويات، بما في ذلك المناصب القيادية، وفي جميع الأنشطة وعمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتقال الديمقراطي وحل النزاع وبناء السلام، وإنه **يقر** بالحاجة إلى حماية المرأة ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة والعاملات في مجال بناء السلام من التهديد والانتقام، وإنه **يدعم** الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل تيسير انخراط النساء من مختلف أطراف المجتمع الليبي ومشاركتهم على نحو أوسع نطاقاً في العملية السياسية والمؤسسات العامة، وإذ يقر بأن العملية السياسية ينبغي أن تشمل جميع الليبيين،



**وإنه يؤكد** ضرورة التخطيط لنزع سلاح الجماعات المسلحة وجميع الجهات المسلحة ذات الصلة من غير الدول وتسريحها وإعادة إدماجها، بما يشمل عودة أعضائها إلى بلدانهم الأصلية، **وإنه يؤكد كذلك** أن ذلك ينبغي أن يشمل التنسيق الإقليمي، **وإنه يسلم** بضرورة التخطيط لإصلاح قطاع الأمن، وإنشاء هيكل أممي شامل وموحد وخاضع للمساءلة بقيادة مدنية لليبيا ككل، **وإنه يدعو** السلطات الليبية إلى التعاون وإحراز تقدم بشأن هذه المسألة،

**وإنه يشير** إلى أن موارد ليبيا من النفط هي موارد لصالح جميع الليبيين، ويجب أن تظل تحت السيطرة الحصرية للمؤسسة الوطنية للنفط، **وإنه يدعو** جميع الأطراف إلى السماح للمؤسسة الوطنية للنفط بأداء عملها دون تعطيل أو تدخل أو تسييس، **وإنه يشير** إلى أهمية الرقابة الليبية على المؤسسات الاقتصادية والمالية لليبيا، مما يشمل المسؤولية عن كفالة أن تُدار الإيرادات في جميع أنحاء البلد بطريقة شفافة وعادلة وخاضعة للمساءلة،

**وإنه يعيد تأكيد** أهمية إنشاء آلية يقودها الليبيون تجمع بين أصحاب المصلحة من جميع أنحاء البلد لتحديد أولويات الإنفاق وكفالة إدارة إيرادات النفط والغاز بطريقة شفافة ومنصفة وخاضعة للمساءلة في ظل رقابة ليبية فعالة، **وإنه يكرر** تأكيد دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في المساعدة على توطيد الترتيبات الاقتصادية المتخذة من جانب المؤسسات الليبية،

**وإنه يؤكد من جديد** عزمه على كفالة أن تتاح للشعب الليبي ولصالحه، في مرحلة لاحقة، الأصول المجمدة عملاً بالفقرة 17 من القرار 1970 (2011)،

**وإنه يعرب** عن قلقه البالغ إزاء الحالة الإنسانية في ليبيا، بما في ذلك مستويات المعيشة المتدنية وعدم كفاية الخدمات الأساسية، وتهريب المهاجرين واللاجئين والاتجار بالبشر عبر ليبيا، وإزاء الحالة التي يواجهها المهاجرون واللجوء والمشردون داخليا، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة وتعرضهم للعنف الجنسي والجنساني، وعدم قدرة المشردين داخليا على العودة إلى ديارهم بسبب مخاطر المتفجرات والتهديدات الانتقامية، **وإنه يؤكد** أهمية معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، **وإنه يرحب** بالعمل الذي تنهض به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تنسيق عملية تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمهاجرين ودعمها، **وإنه يدعو** السلطات الليبية إلى اتخاذ خطوات نحو إغلاق مراكز احتجاز المهاجرين والقيام على وجه السرعة بالتخفيف من معاناة جميع الناس في ليبيا من خلال الإسراع في توفير الخدمات العامة في جميع أنحاء البلد، **وإنه يحث** جميع الأطراف على السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق وتيسير ذلك،

**وإنه يشير** إلى القرار 2510 (2020) الذي طالب جميع أطراف النزاع بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، **وإنه يشدد** على وجوب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وعن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان،

**وإنه يشير** إلى أنه رأى، في قراره 2213 (2015)، أن الحالة في ليبيا لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

1 - يُقرر أن يمدد حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022 ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة لكي تنفذ الولاية المنوطة بها على النحو المبين في القرار 2542 (2020) والفقرة 16 من القرار 2570 (2021)؛

- 2 - **يُكرّر تأكيد** قراره بأن يتولى قيادة البعثة ممثل خاص للأمين العام في طرابلس، يدعمه نائبان للممثل الخاص للأمين العام، **ويهيّب** بالأمين العام أن يعين على وجه السرعة ممثلاً خاصاً للأمين العام؛
- 3 - **يشير** إلى خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي، **ويأسف** لأن عدداً من نواتجها المتوخاة لم يُنفذ بعد، ويؤكد أن الأهداف والمبادئ الناظمة المبينة في المادتين 1 و 2 من هذه الخارطة لا تزال مهمة للعملية السياسية، **ويرفض** الأفعال التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب أعمال عنف أو حدوث مزيد من الانقسامات في ليبيا، **ويُدرك** رغبة الشعب الليبي في أن يقرّر من يحكمه من خلال الانتخابات، **ويحث** المؤسسات السياسية الليبية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على الاتفاق على مسار لإجراء هذه الانتخابات في أقرب وقت ممكن في جميع أنحاء البلاد من خلال الحوار والحلول الوسط والانخراط البناء على نحو شفاف وشامل للجميع؛
- 4 - **يؤكد** أهمية إجراء عملية وطنية للحوار والمصالحة تكون جامعة وشاملة للجميع، **ويرحب** بدعم الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد، **ويعترف** بالدور الهام للمنظمات الإقليمية الأخرى، بما فيها جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، **ويهيّب** بالمؤسسات والسلطات الليبية المعنية أن تنفذ تدابير لبناء الثقة لتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية ناجحة، بسبل منها كفالة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومنتساوية وفعالة ومجدية وإشراك ممثلي الشباب والمجتمع المدني في جميع الأنشطة وعمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتقال الديمقراطي وجهود المصالحة؛
- 5 - **يهيّب** بجميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تقوض العملية السياسية أو اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 والذي ينبغي تنفيذه تنفيذاً كاملاً، **ويشير** إلى أن التدابير المنصوص عليها في القرار 1970 (2011)، بصيغتها المعدلة بموجب قرارات لاحقة، تنطبق على الأفراد والكيانات الذين تقرر لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة أنهم يشاركون في أعمال تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا أو تعرقل أو تقوض النجاح في إنجاز عملية الانتقال السياسي في البلد، أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال، بما في ذلك عن طريق عرقلة الانتخابات أو تقويضها؛
- 6 - **يشدد** على أنه لا يمكن أن يكون الحل في ليبيا عسكرياً ويطالب بأن تنقيد جميع الدول الأعضاء تقيداً تاماً بحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار 1970 (2011)، بصيغته المعدلة بقرارات لاحقة؛
- 7 - **يحث** جميع الدول الأعضاء على الاحترام الكامل لسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية؛
- 8 - **يهيّب** بجميع الأطراف أن تنفذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك خطة العمل التي اتفقت عليها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في جنيف في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021 والمقرر تنفيذها تنفيذاً متزامناً ومتدرجاً ومتوازناً على مراحل، **ويحث** الدول الأعضاء على احترام ودعم التنفيذ الكامل للاتفاق بسبل منها سحب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرترقة من ليبيا دون مزيد من التأخير؛
- 9 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن كل 30 يوماً تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛
- 10 - **يقرّر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.